



لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

بيان صحفي

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان بيروت، 8 آذار 2025

إن ما جرى الإعلان عنه نهار أمس في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي عن اكتشاف رفات بشرية في منطقة الكرنطينا خلال أعمال الحفر تعود إلى سنوات الحرب، ليس حدثاً عابراً بل هو في غاية الخطورة والأهمية إذ نكأ جراح أهالي المفقودين التي لم تندمل بعد. إن هذه القضية كانت ولا تزال على هامش أولويات الدولة، بالرغم من صدور القانون 2018/105 (قانون المفقودين والمخفيين قسراً) وانقضاء نصف قرن من الصمت والتجاهل.

إن هذا الانكشاف اليوم، والمراوحة بين صحة الخبر أو عدمه شكّل أداة تعذيب إضافية لهؤلاء الأهالي وكمن يرش الملح على جراحهم النازفة ويفضح تهرب الدولة اللبنانية من مواجهة هذا الملف الإنساني والوطني ومعالجته.

أن الأوان أن تتحمّل الدولة مسؤولياتها وتزيل كافة العراقيل التي تعترض تطبيق القانون 2018/105. أن الأوان أن تكفّ عن التلطي وراء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً باعتبارها المولجة بالكشف عن مصير أحبائنا من دون إعطائها المقومات الأساسية المطلوبة لهذه الغاية.

إننا في لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، نُعلن بكل وضوح أننا لن نسمح بإغلاق هذا الملف قبل معرفة مصير جميع المفقودين والمخفيين قسراً. ولن نقبل بأي تهاون أو تأجيل.

وإذ نحیی الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً لسرعة التحرك على الأرض ومبادرتها إلى إجراء الاتصالات لاتخاذ الإجراءات الأولية اللازمة مع الجهات الرسمية المعنية ومع الجهات العلمية والتقنية المختصة، نطالبها بما يلي:

- مواكبة مسار العمل الميداني في الموقع للثبوت مما يجري وإعلامنا بالنتائج.
- العمل على توثيق ملف المقابر الجماعية المنتشرة في طول البلد وعرضه من المصادر الرسمية وغير الرسمية ليصار إلى تسيبها منعاً للعبث بها، والتلاعب بمشاعر الأهالي. تمهيداً للتعامل مع هذه المقابر وفقاً لما ينص عليه القانون 2018/105.

إن نضالنا سيستمر، ولن يتوقف، حتى يتم الكشف عن مصير جميع المفقودين والمخفيين قسراً أحياءً كانوا أم أمواتاً. من أبسط حقوقنا أن ندفن موتانا.